

روسيا والقفزة المصرية نحو المستقبل



أ.د. نورهان الشيخ

أستاذ العلاقات الدولية - جامعة القاهرة

لمصر، وتتمحور الآفاق المستقبلية للشراكة بين البلدين في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولها: المجال التقني، فروسيا مصدر مهم للتقنيات التنموية الحديثة، لا سيما تلك المرتبطة بقطاع الطاقة، وتتصدر دول العالم المصدرة للتكنولوجيا النووية، والأولى من حيث عدد المفاعلات التي تقوم بإنشائها لصالح الغير، ويتيح التعاون معها تحقيق الحلم المصري في إنشاء أول محطة كهروذرية مصرية لإنتاج الطاقة الكهربائية في الضبعة، وهو مشروع تنموي عملاق لا يقل أهمية وتأثيراً عن مشروع السد العالي، وكما أطلق البلدان مشروع السد العالي الذي غير وجه مصر الحضاري، وكفل لها الحياة في مرات غير قليلة على مدى ما يزيد على نصف قرن، تم إطلاق مشروع محطة الضبعة الذي من المنتظر أن ينقل مصر نقلة تنموية أخرى؛ فقد لبّت روسيا تطلعات الشعب المصري، واستجابت للإرادة الشعبية والسياسية الطامحة لمشروع عملاق لتوليد الطاقة، يحقق لمصر مستويات أكثر حداثة نحلم بها لأنفسنا ولأبنائنا والأجيال القادمة، فالطاقة النووية مصدر ضخم للطاقة، وتضم محطة الضبعة أربع وحدات تبلغ طاقة كل منها ١٢٠٠ ميجاواط، بإجمالي ٤٨٠٠ ميجاواط

تدشن مصر حقبة جديدة من تاريخها المعاصر باتجاه قفزة تنموية واستراتيجية تحقق النقلة النوعية المأمولة التي تليق بمكانة مصر، ويربوا إليها جموع المصريين، وهي في ذلك تحتاج إلى شراكات إقليمية ودولية عديدة، يأتي في مقدمتها الشراكة الاستراتيجية مع روسيا الاتحادية، وقد نجحت القمم السبع التي عُقدت بين الرئيسين "عبد الفتاح السيسي" و"فلاديمير بوتين"، إلى جانب اللقاءات بينهما على هامش القمم والمؤتمرات الدولية، في إطلاق الشراكة والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وتوحيج ذلك باتفاقية "الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين مصر وروسيا" عام ٢٠١٨، التي تمثل حجر الأساس وقاعدة انطلاق لتعزيز الشراكة بين البلدين، والوصول بها إلى مستوى نوعي واستراتيجي غير مسبق؛ فقد كفلت الاتفاقية إطاراً منظماً يضمن استمرارية تطوير التعاون المستقبلي بين القاهرة وموسكو في مختلف المجالات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والتقنية والثقافية، على النحو الذي يخدم جهود التنمية وإعادة البناء في مصر، وأكدت أن روسيا شريك مهم في تحقيق النهضة المصرية التي نتطلع لها جميعاً، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في بناء شراكة جادة، تمثل إضافة تنموية

” كان العرض الروسي بشأن محطة الضبعة هو الأفضل فنيًا وماديًا بين العروض المختلفة التي تقدمت بها أكثر الدول تخصصًا وخبرة في المجال.“



للوحدات الأربع، الأمر الذي يسمح بإطلاق مشروعات تنموية عملاقة، وتحقيق حلم الوادي الجديد الذي يستوعب الكثافة السكانية في مصر، ويوفر فرص عمل، وآفاقًا رحبة لمصر والمصريين.

وقد كان العرض الروسي بشأن محطة الضبعة هو الأفضل فنيًا وماديًا بين العروض المختلفة التي تقدمت بها أكثر الدول تخصصًا وخبرة في المجال، وتعتبر روسيا الوحيدة التي تقوم ببناء المفاعلات بـ 100% مكوّن روسي، في حين تضطر الدول الأخرى إلى استيراد بعض المكونات من دول أخرى، ولهذا أهميته لما يكفله من استقلالية وسرية في إدارة مثل هذا المشروع التنموي الهائل، كما تتميز روسيا بالسماح للخبراء المصريين بالمشاركة في التنفيذ والتشغيل، وغياب الشروط السياسية، وقد أعلنت شركة "روس أتوم" الروسية أنها ستمد مصر بأحدث تكنولوجيا من الجيل الثالث المطور (Gen3+) الذي يلبي أعلى معايير السلامة، وأن محطة الضبعة ستكون الأكثر أمانًا على مستوى العالم.

يتزامن هذا مع تطور التعاون في مجال تقني آخر وهو مجال الفضاء، ويعد التعاون في مجال الفضاء من المجالات الواعدة للشراكة بين البلدين، فقد أصبح الفضاء السيبراني ساحة رئيسة للتنافس الدولي، وتتسابق الدول على امتلاك موطئ قدم فعال في الفضاء من خلال إطلاق الأقمار الصناعية للأغراض المعلوماتية، والعلمية، والإعلامية، والعسكرية، وقد وتم في 16 أبريل 2014 إطلاق القمر الصناعي المصري EgyptSat2، الذي قامت بتصنيعه مؤسسة الصواريخ والأقمار الفضائية الروسية "إينيرجيا" وعقب الإعلان عن فقدانه، قامت مؤسسة "إينيرجيا" بتصنيع قمر جديد "إيجيبت سات A" بالكامل على نفقتها الخاصة نتيجة فقدان القمر السابق في فترة الضمان، وتم إطلاق



القمر الجديد "إيجيب سات A" في ٢١ فبراير ٢٠١٩. ويتميز عن سابقه بمواصفات فنية زادت من قدرة ذاكرته باستخدام ساعات أكبر، ويتيح من خلال صور عالية الدقة للأرض إمكانيات واسعة للتخطيط العمراني في مصر، ورصد ظواهر التصحر والاعتداءات على أراضي الدولة، ومتابعة التركيب والنمو المحصولي، علاوة على متابعة مسارات البحار والأنهار ومجري المياه، كما يمكن لمصر إتاحة تقديم الخدمات الفضائية التي سيتم الحصول عليها من القمر المصري إلى جميع الدول الإفريقية، لمعاونتها في تقييم ومتابعة، وإدارة مواردها، واستثماراتها.

بعد ثالث للشراكة التقنية بين البلدين يتمثل في التعاون لتنمية البنية الصناعية المصرية، ويتضمن ذلك مدى واسعاً من المشروعات المهمة التي تمثل إضافة للاقتصاد الوطني، منها تلك المتعلقة بمشاركة شركات النفط الروسية في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج المصري، وأبرزها شركة "غاز بروم"، و"نوفوتيك"، و"لوك أويل"، وتحديث البنية الصناعية التي شُيدت في فترة الاتحاد السوفيتي، هذا إلى جانب إنشاء صناعات جديدة مشتركة، وقيام شركة "Transmashholding" الروسية بتوريد ١٣٠٠ عربة ركاب سكك حديد لمصر، وتوفير قطع الغيار، وخدمات الصيانة لها، وتعد الصفقة هي الأضخم في تاريخ السكك الحديد المصرية من حيث عدد العربات، وتنوعها،

” تم إطلاق القمر الجديد "إيجيب سات A"، الذي يتيح إمكانيات واسعة للتخطيط العمراني في مصر، ورصد ظواهر التصحر والاعتداءات على أراضي الدولة، ومتابعة التركيب والنمو المحصولي. “

” تسعى مصر أن تكون روسيا بوابتها إلى الاتحاد الأوراسي الذي تقوده، ويعد من التجمعات الاقتصادية المهمة والواعدة في منطقة أوراسيا، ويتضمن الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد بين أعضائه الخمسة.“

حوالى ٤٠% من إجمالي حجم التبادل التجاري بين روسيا والقارة الإفريقية، ورغم ذلك فإنه يظل أقل من الفرص المتاحة، حيث تستطيع السوق الروسية استيعاب مدى واسع من المنتجات المصرية الزراعية والاستهلاكية.

كما يتعاون البلدان لإنشاء المركز اللوجستي العالمي لتخزين وتداول الغلال والحبوب في ميناء دمياط على البحر المتوسط بسعة ٧,٥ ملايين طن، ويحتوي على ٤٠ صومعة على الأقل، وأعلنت ٦ شركات روسية كبرى عزمها الاستثمار في إنشاء الصوامع في مصر بسعة تتراوح بين ٦٠ إلى ١٠٠ ألف طن، وكذلك إنشاء مطاحن حديثة بقدرة ٦٠٠ طن في اليوم، ومراكز لوجستية لتخزين الحبوب والمنتجات، لتصبح مصر بوابة لصادرات روسيا من الحبوب لإفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك إنشاء مصانع إنتاج الأعلاف تعمل بقدرة ٤٠ طنًا في الساعة، ومصانع إنتاج الألبان والأجبان وفقًا للمواصفات الحديثة، ومن المعروف أن روسيا تزود مصر بأكثر من ٤٠% من احتياجاتها من القمح، وتعتبر أكبر مصدر للحبوب في العالم، ومصر أكبر مستورد للحبوب في العالم، وتستورد ٣٠% من إجمالي الصادرات العالمية، فيما تستورد منطقة الشرق الأوسط نحو ٢٠%، ما يشكل ٥٠% من حجم تجارة الغلال في العالم، وستأخذ الشراكة بين البلدين في هذا المجال مع مرور الوقت شكل الممر الإقليمي "روسيا - الشرق الأوسط - إفريقيا".

وقيمتها المالية، كما أنها المرة الأولى التي يتم فيها إنشاء خط إنتاج للتصنيع المشترك للعربات في مصر بمصنع ٢٠٠ الحربي، وتعد المنطقة الصناعية الروسية شرق بورسعيد أبرز هذه المشروعات، وتتضمن الصناعات المغذية للسيارات، والطائرات، والحاسبات الإلكترونية، وإنتاج معدات للمحطات الكهربائية والصناعة النفطية، وأجهزة الحاسوب، ووحدات لتحلية مياه البحر، ومعدات طبية، وبعض السلع الهندسية الأخرى، وستعزز المنطقة من دور مصر كنافذة للأسواق الإفريقية والشرق أوسطية، للترويج للمنتجات والتقنيات الروسية، وذلك لكون مصر تربطها اتفاقيات تجارية بشروط تفضيلية مع دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وكذلك تطوير وتنفيذ البرامج المتخصصة لتدريب الخبراء في مختلف القطاعات الصناعية.

ثانيها: المجال الاقتصادي، وتعتبر التجارة عصبًا رئيسًا للشراكة بين مصر وروسيا، بالنظر إلى التكامل الهيكلي بين اقتصاد البلدين؛ حيث تعتبر روسيا سوقًا مهمة بالنسبة للسلع الاستهلاكية المصرية، لا سيما الملابس الجاهزة، والقطن، والأحذية والمنتجات الجلدية، والأدوية، والرخام والسيراميك، والأرز، والأثاث، وتتصدر قائمة البلدان المستوردة للبطاطس المصرية؛ حيث تستورد من مصر ٣٠٠ ألف طن سنويًا، هذا إلى جانب الفاكهة والخضراوات، مثل: الموالح والبصل وغيرهما، كما تستورد مصر العديد من السلع الاستراتيجية من روسيا، مثل: الآلات والمعدات والأجهزة والشاحنات والسيارات والأخشاب والورق والحديد والصلب ومنتجاته، إلى جانب القمح، وأدى هذا إلى تضاعف التبادل التجاري بين البلدين ليلج حوالى ٨ مليارات دولار عام ٢٠١٩، مقارنة بحوالى ٤ مليارات دولار عام ٢٠١٦، ويمثل ذلك

وتتطابق المواقف والرؤى المصرية والروسية في هذا المجال، وتكاد قوائم التنظيمات الإرهابية المحظورة تتطابق في البلدين، وتعتبر مصر وروسيا القضاء على تنظيم "داعش" وغيره من التنظيمات الإرهابية في المنطقة التحدي الرئيس والأهم، وتدعم موسكو الإجراءات التي تتخذها الحكومة المصرية لاستئصال الإرهاب والجريمة المنظمة من سيناء والعمق المصري، ويتيح هذا فرصاً لتعاون أمني واستخباراتي واسع النطاق بين مصر وروسيا، وتبادلاً للخبرات في مجال مكافحة الإرهاب، ويتضمن ذلك تبادل المعلومات حول خطط وتحركات التنظيمات الإرهابية، ونزوح هذه العناصر من سوريا باتجاه مصر وليبيا، وغيرها من دول الجوار المصري، على النحو الذي يمكّن أجهزة الأمن في مصر من إجهاض مخططاتهم، وإجباط محاولاتهم للنيل من الاستقرار في مصر، والقبض على هذه العناصر، كما يتضمن الحصول على تقنيات حديثة للكشف عن المتفجرات وغيرها من وسائل مكافحة الإرهاب، وفي نوفمبر ٢٠١٧ تم توقيع اتفاق بشأن الاستخدام المتبادل للمجال الجوي والبنية التحتية الخاصة بالمطارات بين مصر وروسيا، لتوطيد الشراكة الاستراتيجية في مكافحة الإرهاب على المستوى الإقليمي خاصة في سوريا وليبيا، هذا إلى جانب التدريبات والمناورات المشتركة بين البلدين، وتطوير قدرات القوات المصرية في مجال مكافحة الإرهاب، وأهمها مناورات "حماة الصداقة"، التي تعقد سنوياً بالتبادل بين البلدين منذ عام ٢٠١٦.

على صعيد آخر، يمثل التعاون العسكري مع روسيا دعماً مهماً للقدرات المصرية، ويحد من حالة الانكشاف الاستراتيجي التي تعاني منها مصر منذ بدء التعاون العسكري

كذلك تسعى مصر أن تكون روسيا بوابتها إلى الاتحاد الأوراسي الذي تقوده، ويعد من التجمعات الاقتصادية المهمة والواعدة في منطقة أوراسيا، ويتضمن الاتحاد الجمركي والمجال الاقتصادي الموحد بين أعضائه الخمسة: روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان وأرمينيا وقرجيزستان، وهي سوق واسعة، حيث يبلغ عدد سكانه حوالي ١٨٣ مليون نسمة، ويمثل نافذة متميزة للصادرات المصرية بمنطقة وسط آسيا.

ثالثها: المجال الأمني والاستراتيجي، أدت التطورات المتلاحقة في المنطقة منذ عام ٢٠١١ إلى نمو ما يشبه حزاماً للإرهاب ضاعطاً على مصر، يبدأ من سوريا والعراق في الشرق، مروراً بالصومال في الجنوب، ثم ليبيا في الغرب، تدعمه الجماعات المتمركزة في أفغانستان وباكستان شرقاً والساحل والصحراء غرباً، هذا إلى جانب تصاعد التهديد الذي تشكله عناصر متطرفة قادمة من الفضاء السوفيتي (أوزبكستان، الشيشان، ..)، وقد زاد من خطورة هذا الحزام توظيف عدد من القوى الإقليمية، المدعومة دولياً، له في محاولة لزعزعة الأمن والاستقرار في مصر، وعرقلة جهود التنمية وتدفقات رأس المال الأجنبي إليها.

في هذا السياق تبرز أهمية الشراكات الدولية الداعمة لجهود مصر في مكافحة الإرهاب،

” يكتسب التعاون العسكري مع روسيا أهمية لدعم القدرات المصرية وضمان أمن مصر وشعبها، وتعد روسيا شريكاً جاداً لمصر في المجال العسكري؛ حيث تبنى موسكو استعداداً لتزويد مصر بأحدث المنظومات الدفاعية.“

تطور ملحوظ في التعاون العسكري بين البلدين منذ ثورة ٣٠ يونيو، وذلك عقب عقود ظل فيها بطيئاً ومحدوداً.

لقد استطاعت مصر وروسيا خلال السنوات السبع الماضية تحقيق قفزات واضحة نحو الشراكة الاستراتيجية المستقرة بين البلدين بجناحيها التقني الاقتصادي، والأمني الاستراتيجي، انطلاقاً من أنه لا تنمية بدون مناخ أمني مستقر، ودّشن البلدان مجموعة من المشروعات التنموية العملاقة، التي تمثل إضافة لجهود التنمية ودعم التقدم التكنولوجي في مصر، بهدف تعزيز القدرات المصرية الصلبة الاقتصادية والعسكرية، على أساس من احترام المصالح المتبادلة، وعلى النحو الذي يضمن استمرارية تطوير التعاون المستقبلي بينهما في مختلف المجالات، وإسهام هذه الشراكة في تحقيق طفرة التنمية والاستراتيجية التي تتطلع لها مصر. ■

مع الولايات المتحدة؛ حيث تُطلع الأخيرة إسرائيل على كل ما تقوم بتوريده لمصر من منظومات دفاعية وكيفية التعامل معها، إن خصوصية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية تجعل من إسرائيل الشريك الأهم، بل والامتداد الطبيعي للولايات المتحدة، وتجعل من ضمان أمن إسرائيل الهدف الرئيس لواشنطن في المنطقة كما تشير استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، إلا أن الأخطر هو حرص واشنطن على أن يظل توازن القوى مختلاً لصالح إسرائيل، وعدم مد مصر بأي منظومات تسهم ولو نسبياً في إصلاح هذا الخلل، رغم امتلاك تل أبيب للسلاح النووي، وكونها الدولة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط من المنظور العسكري.

في هذا السياق، تبرز أهمية سياسة مصر الرامية إلى تنويع مصادر التسليح، ويكتسب التعاون العسكري مع روسيا أهمية لدعم القدرات المصرية وضمان أمن مصر وشعبها، خاصة وأنها تعد شريكاً أمثل في هذا الصدد، بحكم أن العقيدة العسكرية المصرية مازالت شرقية ولم تتغير منذ تعاوننا التاريخي مع السوفييت؛ حيث كانت موسكو المصدر الرئيس لتسليح مصر منذ الخمسينات وعلى مدى عقدين حتى منتصف السبعينات، وحققت مصر نصر أكتوبر بالإرادة المصرية والسلاح الروسي، وظلت مصر خلال العقود التالية تحتفظ بالعديد من المنظومات الروسية، وبعضها مازال يعمل في القوات المسلحة المصرية، وتعد روسيا شريكاً جاداً لمصر في المجال العسكري؛ حيث تبدي موسكو استعداداً لتزويد مصر بأحدث المنظومات والمقاتلات في مجال الدفاع الجوي، والقوات البحرية، والمنظومات الصاروخية والدفاعية المختلفة، إلى جانب إحياء الصناعات العسكرية المصرية، وهناك

